

مداخلة بعنوان: آفاق التمويل المخاطر لمشاريع الصناعات الغذائية في الجزائر

الملتقى الدولي: الصناعات الغذائية في الجزائر: واقع الحال وآفاق النمو

جامعة عبد الحميد مهري - قسنطينة 2 - مخبر البحوث والدراسات التسويقية

يومي 13 و 14 نوفمبر 2019

من إعداد:

د/ أحلام بوقفة / أستاذة محاضرة قسم ب / جامعة عبد الحميد مهري - قسنطينة 2 -

د/ علالي سارة / أستاذة محاضرة قسم ب / جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في موضوع الصناعات الغذائية في الجزائر، وكيف يمكن معالجة مشكل الاستثمار في هذا القطاع على اعتبار أن بإمكانه المساهمة في تنويع الاقتصاد الوطني. حيث قمنا بتتبع واقع الصناعات الغذائية في الجزائر من خلال عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حديثة النشأة، وتلك التي خرجت من السوق. توصلنا إلى نتيجة مفادها أنه بالإمكان النهوض بهذه الصناعات في الجزائر من خلال تحفيز شركات رأس المال المخاطر على الاستثمار فيها بشكل أكثر أداء مما هي عليه، وإنشاء صناديق استثمار متخصصة في تمويلها. دون إهمال الدور الذي يمكن أن يلعبه النظام البيئي لتلك الشركات في دعم ومرافقة الابتكارات المهمة الموجهة للقطاع المعني.

الكلمات المفتاحية: الصناعات الغذائية، شركات رأس المال المخاطر، تمويل، نظام بيئي.

Abstract :

This study aims to investigate the issue of food industries in Algeria, and how a problem can be addressed Investing in this sector, given that it can contribute to the diversification of the national economy. Where we tracked The reality of food industries in Algeria through the number of newly established small and medium enterprises, and those that got out of the market.

We came to the conclusion that it is possible to promote these industries in Algeria by stimulating venture capital companies to invest in it in a more performance manner than it is, and to establish investment funds specialized in financing it. Without neglecting the role that the ecosystem of these companies can play in supporting and accompanying innovations The task directed to the concerned sector.

Keywords: food industries, venture capital firms, financing, environmental system.

" آفاق التمويل المخاطر لمشاريع الصناعات الغذائية في الجزائر "

- د. أحلام بوقفة. جامعة عبد الحميد مهري- قسنطينة 02/الجزائر.
- د. سارة علالي. جامعة عبد الحميد مهري- قسنطينة 02/الجزائر.

● الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في موضوع الصناعات الغذائية في الجزائر، وكيف يمكن معالجة مشكل الاستثمار في هذا القطاع على اعتبار أن بإمكانه المساهمة في تنويع الاقتصاد الوطني. حيث قمنا بتتبع واقع الصناعات الغذائية في الجزائر من خلال عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حديثة النشأة، وتلك التي خرجت من السوق.

توصلنا إلى نتيجة مفادها أنه بالإمكان النهوض بهذه الصناعات في الجزائر من خلال تحفيز شركات رأس المال المخاطر على الاستثمار فيها بشكل أكثر أداء مما هي عليه، وإنشاء صناديق استثمار متخصصة في تمويلها. دون إهمال الدور الذي يمكن أن يلعبه النظام البيئي لتلك الشركات في دعم ومرافقة الابتكارات المهمة الموجهة للقطاع المعني.

الكلمات المفتاحية: الصناعات الغذائية، شركات رأس المال المخاطر، تمويل، نظام بيئي.

Résumé:

Cette étude a pour but de focaliser sur le sujet des industries agro-alimentaires en Algérie, et comment peut-il résoudre le problème d'investir dans le secteur surtout qu'il peut contribuer à la diversification de l'économie nationale. Pour cela, nous avons suivi la réalité de cette activité à travers le nombre des PME nouvellement créées et le nombre de mortalités également.

Notre travail conclut qu'il est important de promouvoir l'industrie agro-alimentaire en Algérie en encourageant les sociétés de capital-risque à investir dans le secteur d'une façon plus performante, avec la création des fonds d'investissement spécialisés dans l'industrie. Sans négliger le rôle clé que leur écosystème peut jouer pour soutenir et accompagner les innovations importantes du secteur.

Mots clés : les industries agroalimentaires, sociétés de capital-risque, financement, écosystème.

Classification JEL : G24, L66, Q13, Q18.

المقدمة:

يعد قطاع الصناعات الغذائية من القطاعات المهمة في النسيج الاقتصادي الوطني، وذلك لانتمائه لقطاع الصناعات التحويلية التي تستمد موادها الأولية من القطاع الفلاحي الذي يعتبر محور قيام الصناعات الغذائية.

يدعم هذا القطاع الاقتصاد الحقيقي وسوق الشغل كونه يوفر سلعا غذائية متنوعة يتجه لها حجم الطلب على الغذاء بشكل واسع. حيث يمثل القطاع في مجموعه 1,6 مليون عامل أي نسبة 23% من اليد العاملة على مستوى 23.000 مؤسسة منها 300 مؤسسة عمومية، وهذا ما يوضح أن لقطاع الصناعات الغذائية إمكانيات كبيرة وقدرة على تنويع الاقتصاد الوطني لذا وجب التوجه نحو تطويره وتعزيز تنافسية مؤسساته من خلال تشجيع ودعم إنشاء مقاولات في الصناعات الغذائية.

ورغم التوجه الكبير إلى إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة، إلا أن هذه الأخيرة وعلى رأسها تلك التي تهتم بمجال الصناعات الغذائية مازالت لحد الآن تعاني من مجموعة عراقيل ومشاكل تحول دون بقائها في السوق. ويبقى عائق الحصول على رأس المال اللازم لتمويل ابتكاراتها، وإيجاد مستثمر يرافق نموها هو الهدف الذي يبحث عنه كل مقاول حتى يتفادى الوقوع في ما يسمى بواد الموت.

إشكالية البحث:

إن الوقوف على أهم التطورات التي طرأت على قطاع الصناعات الغذائية، والتوجه الدائم إلى إنشاء مشاريع ناشئة ذات أفكار ابتكارية في مجال السلع الغذائية، تستجيب في مجملها إلى حاجات ضرورية ظهرت من تعدد أنماط الاستهلاك، يكون لزاما توفير نمط التمويل المناسب لمرافقة هذه المشاريع الابتكارية. ونظرا لوجود شركات التمويل برأس المال المخاطر التي تقدّم التمويل المرحلي المناسب لمشاريع المرحلة المبكرة ذات المردودية العالية والخطر المرتفع، خاصة وأن قطاع الصناعات الغذائية يتأثر بخصوصيات القطاع الفلاحي والذي بدوره تعترضه مجموعة عراقيل على رأسها التقلبات المناخية، ما يزيد في خطر الاستثمار في هذا القطاع. وعليهم تتجه هذه الورقة البحثية للإجابة على السؤال الموالي:

كيف يمكن للتمويل المخاطر أن يُنقذ مشاريع الصناعات الغذائية في الجزائر من الوقوع في واد

الموت؟

فرضية البحث:

يقوم التمويل برأس المال المخاطر على فكرة أساسية مفادها تمويل الابتكارات عالية المخاطر ذات احتمال النجاح الكبير. من هذا الأساس ننتقل لنؤصل لفرضية مفادها: يقدم التمويل برأس المال المخاطر على اختلاف شركاته موارد مالية وخبرات تسييرية بإمكانها حل مشكل اختفاء مؤسسات الصناعات الغذائية من السوق الجزائري بعد مدة من إنشائها، والحفاظ على وتيرة نموها.

هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على أهم مشكل يعيق تطور المؤسسات الناشئة في الصناعات الغذائية، وهو مشكل تمويلها ومرافقتها. ومن ثمّ تقديم المقترح القائم على التمويل برأس المال المخاطر، الذي يُرجّح أنه ملائم لمساعدة هذه المؤسسات على تجاوز عقباتها.

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذه الورقة البحثية من أهمية طرح موضوع التنوع الاقتصادي في الجزائر، وضرورة الاهتمام بكل قطاع يُدرّ دخلا وطنيا. ويعتبر قطاع الصناعات الغذائية من القطاعات التي يعوّل عليها في تحقيق هذا الهدف. لهذا فمن المهم تناول هذا الموضوع بالدراسة والتحليل، ومعرفة مكامن الخلل فيه ومحاولة اقتراح ما يناسبها من حلول علمية.

منهجية البحث:

سيتم الاعتماد على المنهج الاستنباطي في تحليل موضوع البحث، وذلك بالاستناد إلى المنهج الوصفي عند التطرق إلى وصف واقع الصناعات الغذائية في الجزائر، والمنهج التحليلي عند البحث في أهم المشاكل التي تقف أمام تطور مؤسسات هذا القطاع.

المحور الأول: واقع الصناعات الغذائية في الجزائر

يهتم أول محور من هذا العمل بعرض بعض جوانب الصناعات الغذائية، مع التركيز على تحليل واقعها في الجزائر.

1- مفهوم وخصائص الصناعات الغذائية:

على اختلاف وتعدد التعاريف التي تفسر طبيعة هذا المفهوم، إلا أن الأكثر شمولاً هو الذي يعرف الصناعات الغذائية على أنها إحدى فروع الصناعات التحويلية التي تقوم بتحويل المواد الخام الزراعية، سواء منها النباتية أو الحيوانية، محافظة بذلك على قيمتها الغذائية أطول مدة ممكنة إلى منتجات غذائية، تسهل عملية نقلها من مكان إلى آخر، مع بقائها صالحة للاستهلاك لفترة زمنية طويلة.¹

يوضح هذا التعريف ارتباط الصناعات الغذائية بالمنتجات الزراعية (النباتي منها والحيواني) واعتمادها كمواد أولية يتم تحويلها إلى منتجات غذائية، تتطلب المحافظة عليها وتسويقها إلى الجهة المستهلكة توفير مجموعة من الظروف: التخزين الأمثل للغذاء، حفظ المواد الأولية إلى غاية تصنيعها، إيجاد الغذاء الكافي لإطعام السكان، إيجاد عمليات تصنيع حديثة تتماشى مع التطور التكنولوجي، المساعدة على وضع أسس للمكننة رفع المستوى الصحي للمستهلك وسلامته، الاشتغال بوضع المواصفات العالمية للأغذية بغرض رفع جودة الغذاء.²

تتمتع الصناعات الغذائية بمجموعة خصائص جعلتها تتميز بقابلية الابتكار والتطوير المستمر من كل النواحي. من هذه الخصائص نذكر³:

- ارتباطها بمجال التقنيات الحديثة والتعامل مع صناعات أخرى (التعامل مع المنتجات الزراعية بنوعها النباتي والحيواني، الاهتمام بأساليب النقل والتحضير والتخزين للمواد الأولية، الارتباط بصناعة الحفظ والتعبئة والتعليق وصناعة الآلات):
- ضرورة مواكبة التنوع والتزايد السريع لأعداد السلع المنتجة وتفرعها إلى عشرات الآلاف من الأصناف، مع التغيير في الشكل أو الغلاف أو استعمال مواد جديدة:

- التدخل الكثيف من قبل الدولة في هذه الصناعات حتى في الدول الأكثر انفتاحا، من أجل دعم بعض المنتجات الزراعية والإستراتيجية، المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي وكذلك بسبب الحساسية الصحية للمنتجات للغذائية.
- تتميز هذه الصناعات في الدول النامية بأنها تعتمد على الخبرات المتوارثة والأيدي العاملة بكثافة.

تطور المؤسسات العاملة في القطاع:

2- حركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعات الغذائية:

تنجذب المشاريع الناشئة في الجزائر إلى قطاع الزراعة بشكل ملاحظ، حيث وحسب آخر تقارير وزارة الصناعة والمناجم، سجل القطاع ارتفاعا معتبرا في عدد المؤسسات الجديدة بين السداسي الأول لسنة 2017 والسداسي الأول لسنة 2018 بما نسبته تقريبا 7,6 %، وهي أعلى نسبة نمو مسجلة مقارنة بباقي القطاعات. هذا التطور لا يخفي حقيقة التراجع المستمر في عدد تلك المؤسسات التي تنتهي إلى قطاع الزراعة والصيد البحري، حيث سجل ارتفاعا يقدر بـ 18 مؤسسة خرجت من القطاع وهو ما تسبب في ارتفاع هذه النسبة إلى 41% في نهاية السداسي الأول لسنة 2018.

في نفس السياق، سجل قطاع الصناعة ارتفاعا كبيرا في عدد المؤسسات التي تخرج من السوق، وعلى رأسهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في الصناعات الغذائية، حيث بلغت نسبة هذا الارتفاع في عدد المؤسسات التي آلت إلى الزوال 39,72%⁵ في نهاية السداسي الأول لسنة 2018، وهو ما يمثل 107 مؤسسة مقارنة بنفس الفترة في السنة الماضية.

تقدم وزارة الصناعة والمناجم تفسيرا لهذا التراجع السنوي في تقريرها بأن السبب راجع إلى: غياب النضج الكافي لهذه المؤسسات عند انطلاقها، وغياب التنافسية.

كما تساهم الصناعات الغذائية في الجزائر في إنشاء قيم مضافة في الاقتصاد، حيث سجلت قيمة 389,75 مليار دينار جزائري في سنة 2016، والتي تسجل ارتفاعا مستمرا في قيمتها، وهذا بالرجوع إلى

نشرية المعلومات الخاصة بالوزارة المذكورة. رغم هذا الارتفاع المسجل إلا أن هذه المساهمة في الناتج المحلي الخام تعتبر ضئيلة إذا ما تمت مقارنتها مع باقي القطاعات الأخرى، حيث تمثل نسبة 16,64٪ لنفس السنة. إذن، تحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا القطاع إلى آليات توفّر لها المرافقة اللازمة عند مرحلة الانطلاق حتى تحقق النضج المطلوب، والذي يحمها من خطر الوقوع في واد الموت. إن النجاح في عبور هذه المرحلة الحرجة يعطي هذه المؤسسات القدرة على المنافسة، ويجعلها أكثر استجابة لمتغيرات السوق.

في هذا الصدد، تظهر أهمية تطوير هذا القطاع من خلال الاستثمار فيه، وتشجيع قيام المقاولات فيه لما يحققه من قيم مضافة تدعم الاقتصاد. حيث يستجيب التمويل برأس المال المخاطر إلى هذا النوع من المشكلات التي تواجه المؤسسات عند إنشائها وحتى مرحلة نموها. سيتم التركيز في المحور الموالي على توضيح آلية عمل شركات رأس المال المخاطر.

المحور الثاني: أهمية التمويل لمخاطر مشاريع الصناعات الغذائية

تطورت آليات عمل شركات التمويل برأس المال المخاطر مع تطورات احتياجات البيئة المالية، وبعد أن كانت بداياتها تتجه بشكل كلي إلى قطاع البرمجيات، والإعلام الآلي وعلوم الحياة؛ أصبحت في الوقت الحالي تتجه إلى مختلف القطاعات الاقتصادية التي ترى فيها فرصة للابتكار والتجديد.

1. مفهوم التمويل برأس المال المخاطر:

تعددت التعاريف المقدمة لهذا النمط من التمويل باختلاف الجمعيات المهنية الموجودة في أنحاء العالم. على رأسها الجمعية الأوروبية لرأس المال الاستثماري والمخاطر EVCA التي تعرف رأس المال المخاطر على أنه فرع من رأس المال الاستثماري يعود على الاستثمار في رأس مال المشاريع لدعم مرحلة ما قبل الانطلاق، الانطلاق والمراحل المبكرة من النمو، مع الاتفاق على أن رأس المال الاستثماري هو استثمار في رأس مال مؤسسات غير مسعرة في البورصة.

يوضّح التعريف الأوروبي ارتباط التمويلين مع بعضهما في المفهوم وآلية العمل، ولا يفصلها إلا مرحلة الاستثمار في المؤسسة.

في تعريف آخر، رأس المال المخاطر⁶ عبارة عن وساطة مالية تأخذ رأس المال من المستثمرين وتستثمره مباشرة في محافظ المؤسسات الخاصة فقط (يعني أنه بعد البدء في الاستثمار لا يمكن للمؤسسة أن تدخل سوق التداول-البورصة). يقوم المخاطر برأس المال بمتابعة استثماراته بشكل فعال، من خلال الرقابة عليها ومساعدة أصحاب المشاريع على تسييرها، فهو عامل داعم للنمو الداخلي. كما يهتم بشكل أساسي بتعظيم عوائده المالية عند التنازل على حصصه عن طريق البيع أو الطرح العام على الجمهور.

يقدم هذا التعريف بشكل مفصل آلية التمويل برأس المال المخاطر، من حيث تركيزه على الجانب المالي والفني لهذا النمط، والتذكي في الأخير أن له إستراتيجية خروج معينة يتبعها بعد تحقيق عوائد مالية. وعليه، نقدم التعريف الموالي:

رأس المال المخاطر جزء من صناعة كبيرة اسمها "رأس المال الاستثماري"، حيث يقوم كلا التمويلين بالاستثمار في رأس مال المؤسسة وفق مبدأ مشاركة الأرباح والخسائر مع صاحبها، ما يستدعي دخول المستثمر برأس المال في وضعية مساهمة نشطة تتطلب منه حشد خبراته، تجاربه وشبكة علاقاته في سبيل الوصول بالمشروع إلى تحقيق الأرباح المخطط لها في البداية، تنتهي هذه العلاقة الاستثمارية متوسطة أو طويلة الأجل بتنازل المستثمر برأس المال عن حصصه في المؤسسة عن طريق بيعها في البورصة، أو لصاحب المؤسسة، أو مؤسسة مالية أخرى. إذا كان هذا الاستثمار في أحد المراحل المبكرة من حياة المؤسسة (قبل، أثناء، بعد الانطلاق أو النمو الأولي) فنحن بصدد القيام بتمويل برأس المال المخاطر، لأن هذه المراحل الأولى تتميز بارتفاع مستوى الخطر الناجم عن حالة عدم التأكد التي تشوب محيط المشروع.

2. حاجة مشاريع الصناعات الغذائية إلى التمويل برأس المال المخاطر:

أقر Cyril DEMARIA في كتابه⁷ أن حوالي 99,9% من المشاريع المدعومة عن طريق رأس المال المخاطر لم تكن لتتواجد، أو لكانت تأخرت في الظهور لولا اعتمادها على تمويل برأس مال مخاطر، ذلك أن تلك المشاريع كانت تتميز بانتمائها إلى مراحل متقدمة من النمو، وارتباط معظمها بقطاع علوم الحياة وتكنولوجيا المعلومات جعلها تتميز بمخاطر كبيرة، تكاليف عالية للبحث والتطوير مع ضرورة اقتناء معدات وحقوق الملكية في الأصول الثابتة. ويعود هذا النجاح المحقق من طرف شركات رأس المال المخاطر إلى ما توفره من مزايا مالية وفنية للمشاريع التي تدعمها. نوجز هذه المزايا فيما يلي:

- المزايا المالية: تتولد خلال ضخ أموال في رأس مال المشروع والتي تتحول إلى حصص لصالح شركة رأس المال المخاطر. ارتفاع قيمة الأموال الخاصة في المشروع تكون له آثار إيجابية على تكلفة رأس المال.⁸
- المزايا الفنية: يلعب المخاطر برأس المال دور المراقب والمسير الاستراتيجي؛ ويقوم بنقل جزء كبير من معرفته النوعية خاصة في مجال التكنولوجيا العالية والأعمال الصيدلانية إلى استثمارات محفظته. هذه المزية تحمي المشروع الناشئ من عمليات الاندماج والشراء من طرف مؤسسات أخرى. كما تساعد علاقة الشراكة بين صاحب المشروع وشركة رأس المال المخاطر في الاستفادة من علاقاتها المحلية والدولية، وتكريس هذه الشبكة لصالح استمرارية نشاط المؤسسة وتحقيق ما تم التخطيط له.⁹
- المزايا التسويقية: يكسب المشروع المستثمر فيه من طرف شركة رأس مال مخاطر سمعة جيدة في محيط أعماله، ذلك أن عملية اختياره مرت على مراحل تتميز بالصرامة والبحث المفصل في خبايا المشروع، ما أهله لاحقا لينال موافقة شركة رأس مال مخاطر على الاستثمار فيه، وهي إشارة جيدة على المردودية المستقبلية للمشروع.

3. النظام البيئي الداعم لعمل شركات رأس المال المخاطر:

تعمل شركات رأس المال المخاطر ضمن نظام بيئي مؤسسي متكامل، يساعدها على الوصول إلى مشاريع أكثر نضجا في المراحل المبكرة من حياتها. يتكون هذا النظام من مجموعة من البرامج والهيكل التي تدعم حملة أفكار المشاريع حتى يتمكنوا من المرور من مرحلة دراسة الجدوى إلى مرحلة تسويق المنتج. يختلف تكوين هذا النظام من دولة لأخرى حسب ما يطلبه مناخ الاستثمار فيها، وعلى العموم تشكل الهياكل والبرامج الموالية تركيبته :

• حاضنات الأعمال:

تم استقاء فكرة الحاضنة من مصطلح الحضانة الذي يوجي بمفهوم رعاية حديثي الولادة، حتى يتمكنوا من تخطي مرحلة معينة من الخطر، وعلى هذا الأساس فإن حاضنة الأعمال عبارة هيئات كما قدمتها الجمعية الأمريكية لحاضنات الأعمال، تقوم هذه الهيئة بـ " عملية وسيطة بين مرحلة بدء النشاط ومرحلة النمو لمنشآت الأعمال، وهذه العملية تحتوي على تقديم أو تزويد المبادرين بالخبرات والمعلومات والأدوات اللازمة لنجاح المشروع"¹⁰.

• تجمعات المستثمرين الملائكة:

يعود هذا المصطلح على مجموعة الأفراد أصحاب الثروات الذين يفضلون استثمار أموالهم في شكل مساهمات مالية في مشاريع ناشئة عالية المخاطر وتحوز على احتمال نمو كبير. يحمل حوالي 75٪ منهم مؤهلا جامعيًا أو مهنيًا، فمنهم من هو مدير مالي أو محاسب، ومنهم من عمل في قطاع الآلات والمعدات (فيكون من المناسب له الاستثمار في نفس القطاع)، ومنهم من ينشط في مجال الطب، البيوتكنولوجيا، البناء أو الإنتاج. وحوالي 20٪ منهم لم يتموا دراستهم الجامعية¹¹. تكون مهمتهم سد الثغرة التمويلية التي تقع بين تمويل العائلة وتمويل المخاطر برأس المال. أصبح المستثمرون الملائكة ينشطون في شكل تجمعات وتحالفات بعدما تزايد الطلب على رأس المال في نهاية التسعينات. هذا التحالف يعطي للمشروع الممول فرصا أكبر للنجاح خاصة وأن المستثمرين المتحالفين يتشاركون نفس الفكر المقاولاتي ويمتلكون نفس الأهداف الاستثمارية والاستراتيجيات، وهذا ما يقلل من حجم المخاطر التي يمكن أن يتعرضوا لها خلال استثمارهم في مرحلة ما قبل الإنشاء.

• برامج مسرعات الأعمال:

ظهر هذا النوع من البرامج على أساس أنه تطوير لفكرة حاضنات الأعمال، عندما لم تتمكن هذه الأخيرة من تقديم ما يكفي من موارد وخبرات لدعم نمو المشاريع الناشئة. تختلف هذه البرامج عن حاضنات الأعمال في حقيقة أنها تعمل لفترة محدودة عادة ما تكون 6 أشهر كأقصى حد، يمر على مراحل، تنتهي بتوجيه المقاول إلى تجسيد مشروعه. كما أن خروج المقاول من هذه البرامج يؤهله للحصول على مرافقة إضافية في حاضنات الأعمال، أو الحصول على تمويل من مستثمر ملائكي.

في الحقيقة، إن وجود هذه الهيئات و البرامج إلى جانب شركات رأس مال مخاطر في بيئة مالية سيكرس لصناعة فكر مقاولاتي لدى أصحاب المشاريع، ويجعل أفكارهم أكثر قابلية للتجسيد.

المحور الثالث: مقترح لتمويل الصناعات الغذائية برأس المال المخاطر في الجزائر.

تتوجه الشركات الممارسة لنشاط رأس المال المخاطر في السوق المالي الجزائري إلى تمويل قطاع الصناعة بشكل أساسي، حيث تميل في مجملها إلى نشاط الصناعات الغذائية، الذي يعتبر نشاطا واعدا بكل ما يحمله من فروع.

1. ملاءمة التمويل برأس المال المخاطر لمشاكل القطاع:

وضحنا في المحور الأول واقع الصناعات الغذائية في الجزائر، والتطور المستمر لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة فيها. في نفس الوقت، وضحت تقارير الوزارة الوصية العدد المتزايد للمؤسسات التي تزول بسبب عاملين هما: غياب النضج الكافي وغياب التنافسية لهذه المؤسسات.

تقدّم شركات التمويل برأس المال المخاطر من الآليات التمويلية والاستثمارية ما يحول دون الوقوع في هذه المشاكل، والتي تتسبب في خروج المؤسسة من السوق، حيث أطلق الأكاديميون على هذه الحالة ما يسمى " الوقوع في واد الموت". فيما يلي سيتم عرض كيف تعمل شركات هذا النمط من التمويل على حل أهم أسباب فشل مؤسسات الصناعات الغذائية في الجزائر.

• غياب النضج الكافي لمؤسسات الصناعات الغذائية:

تنشأ هذه الحالة من غياب المرافقة اللازمة لصاحب المشروع في مرحلة قبل وأثناء الانطلاق. على اعتبار أن المقاتل يكون أكثر تخصصا في الجانب التقني والتشغيلي، وتغيب عليه الجوانب المالية والمحاسبية، وخطط التسويق والتوزيع. إن مشكل الوصول إلى التمويل وتوفير المهارة مرتبطين بشكل كبير. فالوصول إلى التمويل يمكن أن يكون ضروريا لبعض التحديات التشغيلية. وتضمن المهارات الإدارية الفعالة استعمالا سليما لرأس المال. إن توفير رأس المال دون مساعدة إدارية أشبه بالتحويل إلى حالة ركود تنموية للمؤسسات (غياب المهارة يؤدي غالبا إلى استثمار محدود وهذا يؤدي في المقابل إلى نمو محدود في مناصب الشغل) أما تقديم المهارة من دون رأس مال فهو يؤدي إلى سقوط آني للمشروع حديث النشأة.¹²

تقدم شركات رأس المال المخاطر أهم عاملين يحتاجهما المقاتل للنجاح في المراحل الأولى من حياة مشروعه وهما: التمويل والمساعدة في التسيير. وهذا من خلال أخذ مساهمة في رأس مال المشروع في وقت تهرب فيه البنوك التجارية من تقديم الدعم المالي لها بسبب عدم امتلاكها للضمانات الكافية مقابل حالة عدم التأكد التي تشوب نتائجها المستقبلية. إن مشاركة صاحب المشروع في رأس ماله تتطلب من المخاطر برأس المال تقديم الخبرة والمعرفة اللازمة بالقطاع المستثمر فيه، والمشاركة في اتخاذ القرارات الإستراتيجية وهو ما يساعده فعلا على خلق القيمة.

• غياب التنافسية لمؤسسات الصناعات الغذائية:

يؤدي رأس المال المخاطر دورا مهما ومحوريا في تكوين صناعات جديدة في الاقتصاد، يكون احتمال إخفاقها صغيرا جدا. فوضعية المساهم النشط التي يتمسك بها المخاطر برأس المال ترفع من إنتاجية المؤسسات المستثمر فيها، كما أن الموارد المالية التي تم ضخها يتم توظيفها في اقتناء ما يلزم من استثمارات مادية، وهذا من شأنه أن يزيد من اليد العاملة الإنتاجية. خاصة إذا كانت الاستثمارات ذات تكنولوجيا حديثة، تحقّق كبرى الشركات على مجاراتها.

إن تعزيز الإنتاجية في المؤسسات المستثمر فيها يتحول إلى زيادة في تنافسية الاقتصاد، ويجعل المؤسسة أكثر تنافسية على المستوى المحلي والدولي. وهذا ما يساهم به رأس المال المخاطر من خلال جعل المؤسسات التي مولها أكثر إنتاجية، وكذلك من خلال المساهمة في التجارة الخارجية عن طريق دعم الصادرات أو دعم المؤسسات التجارية المحلية للتوسع إلى الأسواق الأجنبية.

2. تمويل مؤسسات الصناعات الغذائية برأس المال المخاطر في الجزائر.

تتجه شركات رأس المال المخاطر في الجزائر إلى تمويل المشاريع الصناعية بفروعها بما نسبته 48% من إجمالي المشاريع التي مولتها في مختلف القطاعات الاقتصادية. يمثل فرع الصناعات الغذائية جزءا من هذه النسبة، والتي تقدر بـ 17,5%. تتنوع الفروع التي مولتها الشركات الممارسة للنشاط كما يلي:

الجدول رقم 01: مشاريع الصناعات الغذائية الممولة عن طريق رأس مال مخاطر

الشركة الممولة	عدد المشاريع الممولة	فرع الصناعات الغذائية
الشركة المالية للاستثمارات، المساهمة والتوظيف Sofinance	3 مشاريع.	مشروبات والعصائر، توظيف السكر، إنتاج عصائر الليمون
شركة الجزائر استثمار	4 مشاريع.	معلبات الأسماك، إنتاج
الشركة المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة Finalep	مشروع واحد.	/
AfricInvest	مشروعين. (Nca- Rouiba، SNAX، mahboul)	مشروبات وعصائر، مملحات.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: أحلام بوقفة، رأس المال المخاطر كنموذج تمويل للمشاريع الاستثمارية- حالة الشركة المالية للاستثمارات، المساهمة والتوظيف Sofinance، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية. جامعة قسنطينة 2، 2018، ص 206، 207، 208، 214، 219.

ونظرا لعدم الانتشار الواسع لهذا النمط التمويلي في البيئة المالية الجزائرية، وعدم فهم آلياته المالية والاستثمارية من طرف معظم المستثمرين، تبقى هذه النسبة ضئيلة جدا مقارنة بما يمكن لهذا التمويل منحه لمشاريع المرحلة المبكرة. والتي تمكنها من اجتياز حالة عدم التأكد التي تميزها خاصة أن المنافسة تتطلب ابتكارات جديدة ومتجددة.

إن قدرة هذا القطاع على تقديم ابتكارات جديدة تلي حاجات السوق، مع إمكانية تحويلها إلى مشاريع تضمن تحقيق جزء مهم من التنمية، من شأنه أن يكون حافزا لباقي المستثمرين، خاصة وأن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصناعات الغذائية في تزايد مستمر.

بالنظر إلى الموارد المالية والخبرات التسييرية التي تحوز عليها شركات رأس المال المخاطر، والتي يتم تكريسها لخدمة أغراض تحقيق فوائد قيمة على مستوى المؤسسات الممولة، فإنه من الأهمية بما كان التركيز أكثر على توجيه هذه الإمكانيات نحو قطاع الصناعات الغذائية والذي يعول عليه كثيرا ليكون بديلا لقطاع المحروقات. خاصة وأن النظام الجبائي لشركات رأس المال المخاطر يحفز على الاستثمار في المؤسسات حديثة النشأة، وهذا من خلال نص المادة 27 و29 من القانون الأساسي لشركات رأس المال الاستثماري رقم 11-06 والتي تنص على¹⁴:

- تُعفى شركات رأس المال الاستثماري عموما من الضريبة على أرباح الشركات بالنسبة للمداخيل المتأتية من الأرباح، نواتج توظيف الأموال، نواتج وفوائد قيم التنازل عن الأسهم والحصص.
- تستفيد شركات رأس المال الاستثماري من تخفيض بنسبة 5% على المداخيل الأخرى في حالة تعهدا بعدم سحب المبالغ المستثمرة لمدة 05 سنوات ابتداء من 01/01 من السنة الموالية لتاريخ الحصول على المساهمة.

- تُعفى هذه الشركات من الضريبة على أرباح الشركات مدة خمس سنوات إذا ما استثمرت في المراحل الأولى من حياة المشروع ابتداء من تاريخ بدء النشاط.
- تستفيد فوائض قيم التنازل عن الأسهم المحققة من طرف شركات رأس المال الاستثماري غير المقيمة من تخفيض بنسبة 50% من المبالغ الخاضعة للضريبة (المادة 03 من قانون المالية التكميلي لسنة 2006)¹⁵.

هذا بالإضافة إلى قدرة شركات رأس المال المخاطر على أن تكون أكثر أداء اتجاه الصناعات الغذائية، خاصة بعد صدور المرسوم التنفيذي رقم 16-205 الذي ينصّ على إنشاء شركات تسيير صناديق الاستثمار في الجزائر، بعدما شاب الغموض هذه الجزئية التشريعية عقدا من الزمن. من خلال هذا المرسوم بإمكان شركات رأس المال المخاطر أن تقدّم للصناعات الغذائية مزايا عديدة نوجزها فيما يلي:

- الإعلان عن عملية جمع أموال من مستثمرين مؤسساتيين (بنوك، شركات تأمين...) تخص الاستثمار في قطاع الصناعات الغذائية؛
- تشكيل صناديق استثمار متخصصة في توظيف الأموال في قطاع الصناعات الغذائية؛
- توفير مجموعة مختصة من المسيرين على دراية بتحديات القطاع.

ويبقى التحدي أمام المشرّع هو تقديم نظام جبائي يتلاءم مع ما جاء به هذا المرسوم، حتى يحقّق بشكل أساسي المؤسسات الاقتصادية الكبيرة التي تهيمن على سوق الصناعات الغذائية في الجزائر للاستثمار في صناديق رأس المال المخاطر، ونقل ما يلزم من خبرات للمشاريع المستقبلية.

3- توفير نظام بيئي لعمل شركات رأس المال المخاطر:

ما يجب إضافته لما تم طرحه حول تمويل الصناعات الغذائية برأس المال المخاطر، هو التأكيد على ضرورة تفعيل مجموعة من الهياكل والبرامج والسياسات التحفيزية التي من شأنها خلق بيئة عمل مناسبة لشركات رأس المال المخاطر، منها:

- التشارك فيما بين شركات رأس المال المخاطر في إطار ما يعرف بـ Syndication، وهو ما يسمح لها بضخ حجم أكبر من الأموال في المؤسسات المستثمر فيها، وتقديم سلسلة من المعارف والخبرات المشتركة في مجال الصناعات الغذائية، مع التأكيد على أهمية هذا التجمع في اقتسام المخاطر.

- تفعيل دور حاضنات الأعمال لما لها من دور في تمويل الأبحاث والأعمال المخبرية الخاصة بالابتكارات الجديدة في السلع الغذائية، كما أنها تلعب دور الحاضن والمرافق لمشاريع البذرة ذات المخاطر المرتفعة.

- طرح برامج وطنية يكون هدفها تأطير الشخص الذي يرغب في إنشاء مشروعه الخاص، والعمل معه من أجل تسريع وتيرة نمو مشروعه وبذلك يكون أكثر نضجا وجاهزية للدخول للسوق.

هذه الخطوات من شأنها تمهيد الطريق نحو شركات رأس المال المخاطر للعثور على أحسن الفرص الاستثمارية ذات النضج الكافي، بما أنها لا تستطيع المجازفة مع مشاريع مرحلة البذرة، ومواصلة دعمها للوصول بها إلى مراحل متأخرة من النمو. يكون فيها المقاول قادرا على المنافسة.

خاتمة:

تحظى مؤسسات الصناعات الغذائية باهتمام متزايد في أغلب دول العالم، وهذا راجع إلى استجابتها لمحفزات النمو، وقدرتها على توفير حاجيات السكان من الغذاء. كما تحاول الجزائر جاهدة التركيز على تطوير هذا النشاط من الصناعات التحويلية حتى يساهم في تنويع الاقتصاد، من خلال إزالة العراقيل التي تقف في طريق نموه. حيث تناولت هذه الورقة البحثية أهم المشاكل التي تعاني منها المشاريع الجديدة للصناعات الغذائية وهي الخروج السريع من السوق بسبب انعدام دور الممول والمرافق والمستشار في هذه المرحلة الحرجة من النمو، لهذا تم تقديم شركات رأس المال المخاطر وما يلائمها من نظام بيئي كإستراتيجية لإدارة خطر الوقوع في واد الموت. وعليه توصلنا للنتائج التالية:

- تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للصناعات الغذائية في الجزائر من مشكل عدم النضوج والقدرة على المنافسة، الناجم عن عدم الاضطلاع على خصائص الاستثمار فيها، وغياب الخبرة التسييرية للمقاول.

- يعتبر التمويل برأس المال المخاطر جسرا تمويليا يربط بين المقاول الذي يحمل فكرة مشروع ابتكارية، وبين رأس المال والمعرفة اللازمة لتحويل هذه الفكرة إلى مشروع يدر أرباحا مستقبلية.

- ضرورة إنشاء صناديق رأس مال مخاطر متخصصة في تمويل الصناعات الغذائية في الجزائر، تديرها شركة تسيير تضم مختصين في الاستثمار في هذا النشاط.
- يمكن لحاضنات الأعمال وبرامج مسرعات الأعمال أن تساعد المقاول على الإبداع والابتكار في هذه الصناعات وبالتالي بلورة فكرة مشروعه، والاستعداد لإطلاق منتجاته.
- كل هذه النتائج تؤكد لنا صحة الفرضية الموضوعة سابقا.

قائمة المصادر والمراجع:

- ¹ - حاجي أسماء وناصر بوعزيز، دور الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة الفترة 2009-2015، حوليات جامعة قلمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 20، جوان 2017، ص 407.
- ² - عميروش بوشلاغم وشرفي منصف، تطوير الصناعات الغذائية كآلية للخروج من التبعية الربعية في الجزائر، مداخلة مقدمة في ملتقى وطني حول رهانات الاقتصاد الجزائري في ظل الأوضاع المحلية والدولية الحالية: أي فرص للنموذج الاقتصادي الجديد؟، يومي 22 و23 أكتوبر 2017، ص 85.
- ³ - المرجع السابق، ص 82.
- ⁴ - Bulletin d'information statistique de la PME n°34, Ministère de l'industrie et des mines, Edition novembre 2018, P 13 http://www.mdipi.gov.dz/IMG/pdf/Bulletin_PME_N_33.pdf
- ⁵ - IBID, p 16.
- ⁶ - Andrew Metrick & Ayako Yasuda, 2011, « **Venture capital and the finance of innovation** » , 2nd edition, John Wiley & Sons, p03
- ⁷ - Cyril DEMARIA, 2013, « **introduction to private equity: venture, growth, LBO and turn-around capital** », 2nd edition, Wiley, p120
- ⁸ - أحلام بوقفة، رأس المال المخاطر كنموذج تمويل للمشاريع الاستثمارية- حالة الشركة المالية للاستثمارات، المساهمة والتوظيف Sofinance، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة قسنطينة 2، 2018، ص 87.
- ⁹ - نفس المرجع، ص 86، 87.

¹⁰- علي سماي، دور الحاضنات التكنولوجية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد7، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2010، ص138

¹¹- A.Wong & M.Bhatia & Z.Freeman, 2009, «**Angel finance: the other venture capital**», John Wiley & Sons, Strategic Change 18, p 222. (www.interscience.wiley.com).

¹²- أحلام بوقفة، مرجع سبق ذكره، ص 48.

¹³- أحلام بوقفة، مرجع سبق ذكره، ص 230.

¹⁴- المادة 27-29 من قانون رقم 06-11 المتعلق بشركات رأس المال الاستثماري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 42، الصادرة في 25 جوان 2006، ص 06، 07.

¹⁵- المادة 03 من قانون المالية التكميلي لسنة 2006، الجريدة الرسمية، العدد 47، الصادرة بتاريخ

2006/06/19، ص 03.